Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080110 **Pages: 117-127**

التكامل الاقتصادي والاندماج الأفريقي: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أنموذجا

م. م. علي ضياء ربيع
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،بغداد، 11001، العراق.
Ali.deyaa@nahrainuniv.edu.iq

الملخص
يهدف البحث إلى تحليل دور منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تحقيق التكامل الاقتصادي والاندماج الأفريقي، من خلال دراسة الأطر النظرية والتاريخية للتكامل الاقتصادي الأفريقي وتحليل مراحل تطور منطقة التجارة الحرة القارية، وتقييم الأثار الاقتصادية المتوقعة والتحديات التشغيلية التي تواجهها. إن منطقة التجارة الحرة القارية تمثل نقلة نوعية في مسيرة التكامل الاقتصادي الأفريقي، حيث تسعى لإنشاء سوق قارية موحدة تخدم أكثر من (1.3) مليار نسمة، وزيادة التجارة البينية الأفريقية بنسبة (52.3%) بحلول عام 2035، مما يساهم برفع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للقارة بنسبة (1-3%) سنويا. ويرتهن نجاح منطقة التجارة الحرة القارية بإمكانات معالجة التحديات الهيكلية المؤسسية، بجانب توافر إرادة سياسية حقيقية، تدفع صوب بناء شراكات فاعلة بين جميع الأطراف المعنية، ويقدم البحث مجموعة من التوصيات لتعزيز فعالية المنطقة، ولعل أبرزها تعزيز التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية، وتطوير البنية التحتية الداعمة، وبناء القدرات المؤسسية، وتنفيذ برامج دعم للدول الأقل نموا، وتطوير آليات تمويل مبتكرة للمشاريع الإقليمية.
الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاندماج الأفريقي، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الاتحاد الأفريقي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

Economic Integration and African Integration: The African Continental Free Trade Area as a Model

Assist. Lect. Ali Dhiaa Rabie
Department of International Economic Relations, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad 11001, Iraq
Ali.deyaa@nahrainuniv.edu.iq

Abstract
This study aims to analyze the role of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA) in promoting economic integration and African integration through an examination of the theoretical and historical frameworks of African economic integration, an analysis of the stages in the development of the AfCFTA, and an assessment of its expected economic impacts and the operational challenges it faces. The AfCFTA represents a qualitative shift in the trajectory of African economic integration, as it seeks to establish a unified continental market serving more than 1.3 billion people and to increase intra-African trade by 52.3% by 2035, thereby contributing to an annual rise of 1–3% in the continent's gross domestic product (GDP). The success of the AfCFTA depends on its capacity to address structural and institutional challenges, alongside the availability of genuine political will to foster effective partnerships among all relevant stakeholders. The study

offers a set of recommendations to enhance the effectiveness of the AfCFTA, most notably strengthening integration in regional value chains, developing supportive infrastructure, building institutional capacities, implementing support programs for least developed countries, and devising innovative financing mechanisms for regional projects.

Keywords: economic integration, African integration, African Continental Free Trade Area, African Union, regional economic blocs.

المقدمة

تعد القارة الأفريقية رغم ما أنتابها من سيطرة استعمارية واحتلال لقرون منذ الاقتحام الأوروبي (ما سمي بالكشوف الجغرافية) لغربها بحثا عن الذهب والفضة والكنوز، مرورا بالاتجار بالأفارقة (العبودية) وبيعهم في مناطق الاستيطان الجديد (أميركا - أستراليا – كندا - نيوزيلندا)، وانتهاء بالهيمنة السياسية والإلحاق حتى مع استقلال معظم دولها عن الدول الاستعمارية، والذي تسبب بنهب ثروات هذه القارة لصالح الأوربيين، ومع كل هذا التاريخ من الاستغلال الاستعماري، ألا أن هذه القارة تعد قارة بكرا، ومكمن من الثروات الكبيرة وبخاصة في المعادن من مثل الذهب واليورانيوم والمعادن النادرة (الأتربة النادرة-Lanthanides) (*).

وترتب على الحقبة الاستعمارية أن التنمية في معظم بلدان القارة أما متعثرة أو أنها وصلت الى طريق مسدود، وبسبب من ظروف هذه البلدان التي تحتضن معظم الدول الفقيرة والأقل نموا، مع مديونية خارجية تجعل قرارها السياسي والاقتصادي يعاني من راهنيه لمختلف الجهات الدولية، أن هذا التردي الاقتصادي والاجتماعي المركب من حقبتي الاستعمار وما يسمى (حقبة الدولة الوطنية)، أوصل الأوضاع في القارة إلى مأزق كبير، وهو ما خلق حراك شعبي ومجتمعي شهدته ساحة القارة، نابع من ازدياد الوعي بضرورة أن يكون هناك حل لمشاكل الفقر والجوع، وايقاف الاستغلال الغربي لموارد القارة، وأن لا تبقى الشعوب الأفريقية تستجدي المساعدات والمنح الإنسانية، لاسيما وأنها تعد من القارات الثرية في المعادن والإمكانات الطبيعية. لهذا يأتي الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية البينية بين دول القارة في سياق مسار اعتماد القارة على نفسها في الانتقال إلى مرحلة تنموية جديدة تعالج الاختلالات التي تعاني منها اقتصادات دولها، ولعل مسار التكامل والاندماج أحد الخيارات التي جرى الإقرار عليها انطلاقا من أنشاء منطقة تجارة حرة قارية أفريقية (AfCFTA)، والتي تعد أحد أهم مشاريع أجندة الاتحاد الأفريقي2063، بغية مواجهة الأوضاع الاقتصادية العالمية الناجمة عن اشتداد المنافسة بين أطرافها.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان طبيعة ومسارات تجربة التكامل الاقتصادي الأفريقي، من كونها أحدث تجارب التكامل الاقتصادي المنشودة، والمستفيدة من تراكم كبير لتجارب الدول العربية والأوربية ودول أميركا اللاتينية، والتي بعضها أضحت معاقة وخارج التاريخ الاقتصادي، لوجود عقبات كأداء حالت دون تحقيق متضمنات توجهاتها التكاملية.

هدف البحث

- تحليل الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي.
- دراسة المراحل التطورية لمشروع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- تقييم الأثار الاقتصادية المتوقعة للمنطقة على الدول الأفريقية.
- تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاقية.
- تقديم توصيات لتعزيز فعالية المنطقة في تحقيق التكامل الأفريقي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في: ما هو دور وإمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تحقيق التكامل الاقتصادي والاندماج الأفريقي، في ظل اقتصادات تعاني الكثير من الاختلالات والمعيقات الداخلية (الذاتية والموضوعية)، والخارجية (البيئة الدولية) الاقتصادية والسياسية المضطربة؟ وينبثق من هذا التساؤل أسئلة فرعية عدة:

- ما هي الأطر النظرية والتاريخية للتكامل الاقتصادي الأفريقي؟
- ما هي المراحل التطورية لمنطقة التجارة الحرة القارية وأهدافها؟
- ما هي الأثار الاقتصادية المتوقعة للمنطقة على الاقتصادات الأفريقية؟

- ما هي أبرز التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاقية؟
- ما هي السبل الكفيلة بتعزيز فعالية المنطقة في تحقيق التكامل؟

فرضية البحث

ينطلق البحث على فرضية مفادها الآتي: تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مدخلا واقعيا في سياق مراحل التكامل، وتتوقف فعاليتها على مدى معالجة التحديات الهيكلية والمؤسسية. للمضي قدما مراحل أكثر تقدما وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، لا سيما وأن هناك علاقة طردية تجمع ما معالجة عوائق التكامل الاقتصادي، وخفض منسوب المشكلات البنيوية في الاقتصادات الأفريقية، وارتفاع المكاسب الاقتصادية والارتقاء بجهود التنمية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي، أي الانتقال من العام إلى الخاص، أي أن التكامل هو المتغير المستقل وأن أنعاش اقتصادات دول القارة هو المتغير التابع، معتمدين على أسلوب الوصف والتحليل مع اعتماد أسلوب الاستشراف لاتجاهات التكامل الاقتصادي الأفريقي.

الحدود الزمانية والمكانية: الحدود الزمانية تمتد من عام 1963 بداية تأسيس منظمة الوحدة الافريقية، الى وقتنا الحاضر، اما الحدود المكانية تتجلى في القارة الافريقية.

المبحث الأول

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الأفريقي

يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في القارة الأفريقية، حيث تشكل النظرية الاقتصادية للتكامل الإقليمي، الإطار النظري المحوري لفهم آليات وأثار مشاريع الاندماج الإقليمي في أفريقيا، وتستند هذه النظرية إلى مبدأ تحقيق المنفعة المشتركة من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي، مما يعزز الكفاءة الإنتاجية ويوسع نطاق الأسواق.

أولا: التطور التاريخي للتكامل الاقتصادي الأفريقي

مرت تجربة التكامل الاقتصادي الأفريقي بمراحل تطورية متعددة، بدءا من مرحلة ما بعد الاستقلال التي شهدت تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، والتي مثلت الإطار المؤسسي الأول للتكامل القاري. وقد اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على التحرر السياسي وبناء الهوية الأفريقية الموحدة[1] . لقد شهدت الحقبة التالية تحولا نحو التكامل الاقتصادي مع توقيع اتفاقية (ابوجا) عام 1991، التي أسست الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والتي مثلت خارطة طريق طموحة للتكامل الاقتصادي القاري، وقد حددت الاتفاقية ست مراحل للتكامل، تنتهي بإنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأفريقي[2] هذه المرحل هي:

1. تعزيز التكتلات الإقليمية القائمة: الهدف الرئيس لتعزيز وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة مثل السادك والايكواس والكوميسا.
2. تحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية: من خلال تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية على مستوى كل دولة عضو.
3. أنشاء منطقة تجارة حرة على المستوى الإقليمي: على وفق منطقة تجارة حرة واتحادات جمركية في كل منطقة إقليمية.
4. أنشاء اتحاد جمركي قاري: ويراد منه تنسيق ومواءمة الاتحادات الجمركية الإقليمية لتشكيل اتحاد جمركي قاري موحد.
5. أنشاء سوق قارية مشتركة: بغية تأسيس سوق أفريقية مشتركة تضمن حرية حركة التامة للسلع والخدمات ورأس المال والأفراد.
6. أنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأفريقي: ويعد هذا الاتحاد النقدي ضرورة بالغة للاقتصادات الأفريقية من أجل فك الارتباط مع الاقتصادات الاستعمارية وبنوكها، لا سيما فرنسا وسويسرا .. الخ. واصدار عملة أفريقية موحدة مع مؤسسات مالية مشتركة.

ومع بداية الألفية الثالثة شهد التكامل الأفريقي نقلة نوعية مع إقرار مشروع الاتحاد الأفريقي عام 2002، الذي أولى أهمية أكبر للبعد الاقتصادي والتنموي في مسيرة التكامل القاري، وقد تجسد هذا التوجه في اعتماد العديد من الاستراتيجيات والبرامج الطموحة، أبرزها برنامج التنمية الأفريقية (NEPAD)[3].

ثانيا: الأطر النظرية للتكامل الاقتصادي

يمكن فهم التكامل الاقتصادي الأفريقي من خلال نظريات التكامل الإقليمي المختلفة، حيث تقدم نظرية التكامل التقليدي (**نظرية بيلا بلاسا**(**)) أطارا مرجعيا لتحليل مراحل التكامل المتدرجة، بدءا من منطقة التجارة الحرة ووصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتشير هذه النظرية إلى أن التكامل الاقتصادي يمر بخمس مراحل أساسية تتدرج في عمق الاندماج ودرجة التنسيق بين السياسات الاقتصادية[4]، هذه المراحل هي:

1. منطقة التجارة التفضيلية.
2. منطقة التجارة الحرة.
3. الاتحاد الكمركي.
4. السوق المشتركة.
5. الاتحاد الاقتصادي الكامل.

من ناحية أخرى، تقدم نظرية التكامل الجديدة تفسيرا لآليات صنع القرار في التكتلات الإقليمية، حيث تركز على دور المؤسسات والأطر التنظيمية في تسريع عملية التكامل، وتؤكد هذه النظرية على أهمية البعد المؤسسي في ضمان فعالية وفاعلية التكامل الاقتصادي[5] .

ثالثا: الخصائص المميزة للتكامل الاقتصادي الأفريقي

يتميز التكامل الاقتصادي الأفريقي بخصائص عدة، وأبرزها تعدد مستويات التكامل وتداخلها، حيث تتعايش تكتلات إقليمية فرعية متعددة مع أطار قاري شامل، هذا التداخل يخلق تحديات تتعلق بتنسيق السياسات وتجنب التعقيد في الإجراءات[6]. كما يتميز التكامل الأفريقي بالتباين الكبير في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، حيث تتعايش اقتصادات متقدمة نسبيا مع اقتصادات تعاني من ضعف البنية التحتية ومحدودية القدرات الإنتاجية، هذا التباين يستدعي تبني مقاربات تمايزية تأخذ في الاعتبار الفروق في مستويات التنمية[7] .

رابعا: الموارد الاقتصادية الخاصة بأفريقيا كدافع ومحدد للتكامل

تشكل الموارد الاقتصادية المتاحة في القارة الافريقية بعدا محوريا في تشكيل دوافع ومعوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي، من ناحية تعد هذه الثروات الطبيعية والبشرية الهائلة رأس المال الاستراتيجي الرئيسي الذي يمكن توظيفه لتحقيق الاندماج الإقليمي والتنمية المستدامة، ومن ناحية أخرى تشكل إدارتها وتوزيع عائداتها تحديا كبيرا يفرض نمطا محددا من التكامل[8] . من خلال:

1. تنوع الموارد وثراؤها كفرصة تكاملية فريدة: تمتلك أفريقيا مخزونا استراتيجيا من الموارد يشمل حوالي 30% من احتياطات المعدنية العالمية، و12% من احتياطات النفط العالمية، وأكثر من 60% من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في العالم، فضلا عن ثروة بشرية شابة حيث يشكل الشباب دون سن 25 أكثر من 60% من سكان القارة. هذا التنوع يشكل أساسا مثاليا لتكامل إقليمي حقيقي.
2. لعنة الموارد كتحدي تاريخي للتكامل: عانت العديد من الاقتصادان الأفريقية مما يعرف ب لعنة الموارد حيث أدى الاعتماد شبه الكلي على تصدير المواد الأولية إلى إعاقة التنويع الاقتصادي، وخلق اقتصادات ريعية هشة، وتفاقم الفساد والصراعات، مما أعاق أي جهود تكاملية حقيقية، وقد نتج عن ذلك أنماط تجارية غير تكاملية [4].

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 ISSN: 2788-6026
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080110 Pages: 117-127

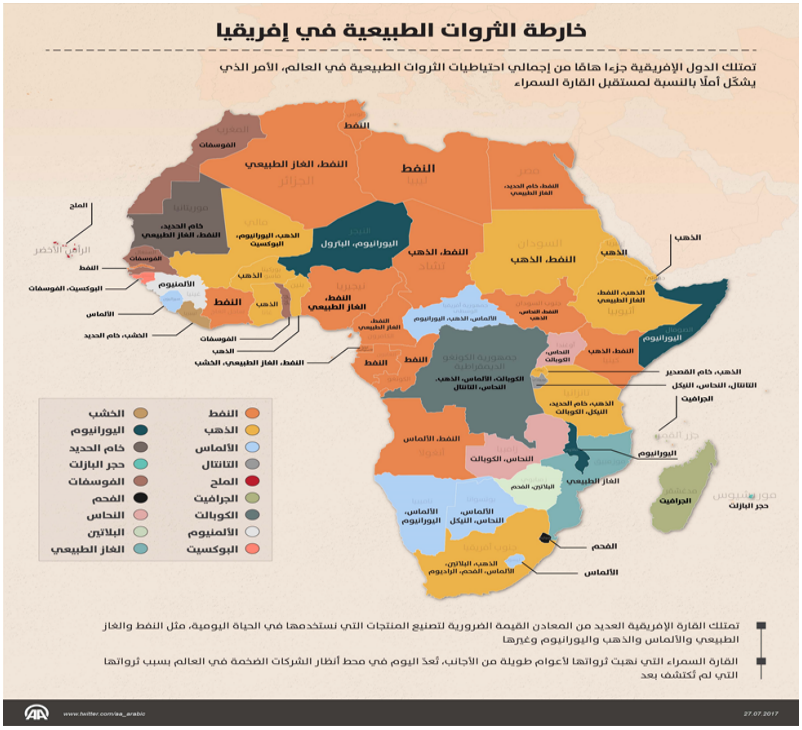

شكل رقم (1) توزيع الثروات في أفريقيا

الموارد البشرية بين العبء والفرصة: تشكل القوة البشرية الأفريقية عاملا مزدوج التأثير، فمن جهة تعد السوق الاستهلاكية الكبيرة والمتنامية (بمتوسط نمو سكاني يزيد عن 2.5% سنويا) حافزا قويا لجذب الاستثمارات وخلق سوق إقليمية موحدة ذات جاذبية، ولكن من جهة أخرى يشكل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب تصل إلى 60% في بعض الدول ونقص المهارات وضعف أنظمة التعليم تحديا يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو ما ينعكس سلبا على مناخ الاستثمار وثقة الدول في الانفتاح على جيرانها [2]. تشكل الموارد الأفريقية سيفا ذو حدين في مسيرة التكامل، وهي أما أن تظل مصدرا للتبعية والتفتت أو تتحول إلى رافعة حقيقية للاندماج والتنمية، وكما موضح في التوزيع الجغرافي للموارد حسب الخارطة ادناه، وكما موضح في الجدول ادناه الخاص بالاقتصادات الأفريقية الكبرى.

جدول (1) مقارنة الاقتصادات الافريقية الكبرى[9-11]

الدولة	GDP	عدد السكان (مليون)	متوسط دخل الفرد	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الدين العام (% من الناتج المحلي)	الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي، مليار دولار)	المساعدات الرسمية المستلمة (مليار دولار)
نيجيريا	477.7	223.8	2130	63.3	47.1	%37.3	3.3	3.5
مصر	476.7	112.7	4230	52.1	90.2	%88.5	9.1	9.8
ج افريقيا	405.7	59.9	6770	123.0	114.0	%68.9	5.3	1.2
الجزائر	224.1	45.6	4910	38.5	32.1	%62.8	0.9	0.3
المغرب	147.3	37.8	3900	44.5	62.8	%71.7	2.1	1.5
اثيوبيا	156.1	126.5	1230	4.1	17.3	%54.5	3.8	4.2
كينيا	1137	55.1	2060	7.8	20.9	%67.9	0.5	3.1
غانا	79.1	33.5	2360	16.6	15.7	%84.6	2.5	1.8
ساحل العاج	77.3	28.2	2740	18.4	13.5	%57.3	0.9	1.1
تنزانيا	84.6	67.4	1250	8.2	10.8	%42.1	1.2	2.4

من معطيات الجدول أعلاه نلحظ أن التنوع الاقتصادي ظهر في دول جنوب أفريقيا ومصر والمغرب، فقد حققت تنوعا نسبيا في سلسلة الصادرات، بينما تعتمد نيجيريا والجزائر بشكل شبه كلي على المحروقات.

مؤشر التنمية ومتوسط دخل الفرد في جنوب أفريقيا هو الأعلى بينما تعاني أثيوبيا وتنزانيا من انخفاضه رغم حجم الاقتصاد الكلي، مما يشير إلى تحدي توزيع الثروة.

الثقل السكاني في نيجيريا وأثيوبيا ومصر هي دول "المليار" الأفريقي المستقبلي، ما يعطيها سوقا محليا ضخما لكنه يفرض ضغوطا على الموارد.

جاذبية الاستثمار في مصر وجنوب أفريقيا وأثيوبيا تجذب الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن حجمه يظل متواضعا مقارنة بإمكانات القارة.

التبعية للمساعدات حيث أن أثيوبيا وكينيا ومصر من أكبر متلقي المساعدات، مما يعكس احتياجات تنموية حادة أو اعتماديا على الدعم السياسي الخارجي.

خامسا: المحفزات والتحديات النظرية

يمكن تحديد مجموعة من المحفزات النظرية للتكامل الاقتصادي الأفريقي، يأتي في مقدمتها السعي لتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير من خلال توسيع نطاق الأسواق، وتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة القدرة التفاوضية في المحافل الدولية[12] . في المقابل، تواجه عملية التكامل الاقتصادي الأفريقي تحديات نظرية متعددة، وأبرزها مشكلة توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء، وتحديات التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية والمصالح القارية، وصعوبة التوفيق بين متطلبات التحرير التجاري وضروريات حماية الصناعات الناشئة[13].

سادسا: الإطار المؤسسي للتكامل

يشكل الإطار المؤسسي أحد الركائز الأساسية للتكامل الاقتصادي الأفريقي، حيث يتكون هذا الإطار من مستويات متعددة، تبأ بالمستوى القاري المتمثل في الاتحاد الأفريقي وأجهزته المتخصصة، مرورا بالمستوى الإقليمي الفرعي المتمثل في التكتلات الإقليمية، ووصولا إلى المستوى الوطني المتمثل في الحكومات والأجهزة الوطنية المعنية[14]. ويتميز هذا الإطار المؤسسي بتعدد الأطراف الفاعلة وتنوع أدوارها، حيث تتفاعل المؤسسات الرسمية مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ سياسات التكامل، هذا التفاعل يخلق ديناميكية مؤسسية تساهم في تعزيز فعالية التكامل[15].

المبحث الثاني

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: النشأة والاهداف والآليات

تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AfCFTA) أحد أهم المشاريع التكاملية في القارة الأفريقية، حيث تعد أكبر منطقة تجارة حرة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية، من حيث عدد الدول المشاركة.

أولا: النشأة والتطور الزمني

تعود فكرة أنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إلى القمة الأفريقية الاستثنائية في مدينة سرت الليبية عام 1999، حيث تم اعتماد الإعلان التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي نص على تسريع عملية التكامل الاقتصادي، وقد تبلورت الفكرة بشكل أكبر في القمة الأفريقية بالعاصمة الأثيوبية أديس ابابا عام 2012، التي أقرت بدء المفاوضات حول أنشاء منطقة التجارة الحرة [13].

فقد شهدت المرحلة بين 2015-2017 المفاوضات بين الدول الأعضاء، حيث عقدت عدة جولات تفاوضية شارك فيها خبراء وممثلون عن جميع الدول الأفريقية، وقد تمخضت هذه المفاوضات عن التوصل إلى مسودة الاتفاقية الأساسية والبروتوكولات الملحقة بها[16]، وقد تم التوقيع الرسمي على الاتفاقية في القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في مدينة كيغالي برواندا يوم 21 مارس 2018، حيث وقعت 44 دولة أفريقية على الاتفاقية بشكل فوري، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 30 مايو 2019 بعد تحقيق العدد المطلوب من التصديقات[17] .

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 ISSN: 2788-6026
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080110 Pages: 117-127

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية

تسعى منطقة التجارة الحرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، يأتي في مقدمتها أنشاء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات، تتيح حرية حركة عوامل الإنتاج وتعزيز التنافسية الاقتصادية، ويهدف هذا السوق الى تحقيق التكامل بين اقتصادات الدول الأعضاء[18] .

من الأهداف المهمة أيضا تعزيز التجارة البينية الأفريقية، التي لا تزال تمثل مستويات متدنية (Compared) بالتجارة مع الخارج، حيث لا تتجاوز 15% من إجمالي التجارة الأفريقية، وتسعى المنطقة الى رفع هذه النسبة إلى 25% خلال السنوات العشر الأولى من التطبيق[19] كما في الجدول ادناه، كما تهدف المنطقة إلى تحقيق التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية، ودعم التصنيع المحلي، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية في الأسواق العالمية، وهذا يتطلب تطوير بنية تحتية لوجستية متكاملة وتسهيل انتقال التكنولوجيا[20].

جدول (2) التجارة البينية لأفريقيا قبل وبعد التكامل الاقتصادي[21].

المؤشر	قبل التكامل	بعد التكامل
الحجم الإجمالي للتجارة البينية	15-18% من اجمالي التجارة الأفريقية	المستهدف (25-30%)
هيكل الصادرات البينية	- سيطرة المواد الأولية لأكثر من 70% - ضعف الصناعة تشكل أقل من 20%	- تحول تدريجي: زيادة في تجارة المنتجات شبه المصنعة والمصنعة. - بداية سلاسل قيمة مثل تجميع السيارات بين دول المغرب وجنوب أفريقيا.
تكلفة المعاملات التجارية	مرتفع جدا: متوسط تكلفة التجارة عبر الحدود يصل إلى 200-250% من قيمة البضاعة في بعض الممرات بسبب حواجز غير جمركية، رشاوي، بيروقراطية.	انخفاض مستهدف: بنسبة 30-50% مع تفعيل بروتوكولات تسهيل التجارة، التنسيق الكمركي.
الوقت اللازم للأفراج الكمركي	طويل ومتغير: من يومين الى أسبوعين أو أكثر.	تقليص كبير: نحو 24-48 ساعة كحد أقصى.
عدد الوثائق المطلوبة	كثيرة ومعقدة: تصل الى 20-30 وثيقة مختلفة.	تبسيط وتوحيد: نحو 8-10 وثائق أساسية الكترونية قابلة للتشارك بين السلطات.
تنوع الشركاء التجاريين	مركزية جغرافية: معظم التجارة بين دول الجوار أو داخل التكتل الإقليمي الفرعي الواحد.	توسع أفقي: زيادة التجارة بين التكتلات المختلفة، وانشاء ممرات تجارية جديدة عبر القارة.
مساهمة التجارة البينية في الناتج المحلي الإجمالي	منخفضة: أقل من 5% في المتوسط القاري.	متوسطة: تصل الى 7-10%.
الاستثمار الأجنبي المباشر البيني	ضعيف: معظم الاستثمار من خارج أفريقيا.	زيادة واضحة وتدفق الاستثمارات
مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة	هامشية: صعوبة الوصول إلى المعاملات والتمويل والامتثال للقواعد المعقدة.	تحفيزها: لتسهيل دخول الشركات للسوق القارية.

يوضح الجدول أعلاه التحول النوعي الذي تسعى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إحداثه، نقله ليست فقط في كم التجارة بل في كيفها وطبيعتها.

ثالثا: الهيكل المؤسسي والآليات التنفيذية

يتكون الهيكل المؤسسي لمنطقة التجارة الحرة من عدة أجهزة، ويأتي في مقدمتها المؤتمر الوزاري الذي يمثل أعلى سلطة قرارية، والأمانة العامة التي تتولى التنسيق اليومي ومتابعة التنفيذ، كما تم أنشاء آلية لتسوية المنازعات تضمن الفعالية في حل الخلافات التجارية[22]، تم وضع آليات تنفيذية متعددة، تشمل برنامج التحرير التدريجي للتعريفات الجمركية، وقواعد منشأ مرنة تتناسب مع طبيعة الاقتصادات الأفريقية، وآليات لمراقبة الممارسات التجارية غير المشروعة، كما تم تطوير أنظمة للتشاور والشفافية في تطبيق السياسات التجارية[23].

رابعا: المراحل التنفيذية والجدول الزمني

تم تقسيم التنفيذ إلى مراحل زمنية متدرجة، حيث شملت المرحلة الأولى تحرير تجارة السلع والخدمات، وإجراءات تسهيل التجارة، وآليات تسوية المنازعات، وقد بدأت هذه المرحلة فعليا مع بداية عام 2021(20)، أما المرحلة الثانية، فتركز على سياسات المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الاستثمار، وتستمر المفاوضات فيها حتى عام 2023، أما المرحلة الثالثة فتركز على أنشاء اتحاد جمركي قاري[24] .

خامسا: المؤشرات الأولية للأداء

تشير التقارير الأولية إلى تحقيق تقدم ملحوظ في تطبيق الاتفاقية، حيث بلغت نسبة الدول التي سلمت جداول التزاماتها التعريفية 86% بنهاية عام 2022، كما تم إطلاق النظام الالكترونية لتيسير التجارة في معظم الدول الأعضاء[25] ، كما سجلت التجارة البينية الأفريقية نموا ملحوظا في العام الأول من التطبيق، حيث ارتفعت بنسبة 18% بالفترة المماثلة قبل التطبيق، كما شهدت الاستثمارات البينية الأفريقية زيادة في قطاعات الصناعة والخدمات[26].

سادسا: التحديات التنفيذية الأولية

واجه التنفيذ تحديات متعددة، أبرزها اختلاف القدرات الفنية والإدارية بين الدول الأعضاء، وتفاوت درجة جاهزية البنى التحتية، وتباين الأنظمة الجمركية والإجراءات الحدودية، كما شكلت جائحة كوفيد-19 عائقا امام تنفيذ بعض الجداول الزمنية[26] ، ومن التحديات المهمة أيضا، صعوبة التوفيق بين مصالح الاقتصادات المختلفة، واختلاف أولويات السياسات التجارية بين الدول، وتداخل العضوية في التكتلات الإقليمية الفرعية، هذا فضلا عن التحديات المتعلقة بتمويل متطلبات التنفيذ[27] .

المبحث الثالث

الأثار الاقتصادية والتحديات التشغيلية المتوقعة

يشكل تحليل الأثار الاقتصادية المتوقعة والتحديات التشغيلية محورا أساسيا لفهم الجدوى الاستراتيجية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث تتباين وجهات النظر حول الأثار المحتملة بين متفائل ومتشائم.

أولا: الأثار الاقتصادية الكلية المتوقعة

تشير التقديرات الأولية إلى أن التنفيذ الكامل للاتفاقية سيسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنسبة تتراوح بين 1-3% سنويا، كما سيرفع حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة 525.3% بحلول عام 2035. وستتحقق هذه المكاسب من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد واقتصادات الحجم (Economies of Scale) [28]. ومن المتوقع أيضا أن تسهم المنطقة في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة، حيث تشير التوقعات إلى جذب استثمارات إضافية تقدر بـ 35 مليار دولار سنويا، وسيعزز هذا التدفق الاستثماري من تطوير البنية التحتية ونقل التكنولوجيا[20].

ثانيا: أثار القطاعات الاقتصادية

سيشهد القطاع الصناعي تحولات كبيرة، حيث سيسهم تحرير التجارة في تعزيز التصنيع الإقليمي وتطوير سلاسل القيمة المضافة في قطاعات السيارات والأدوية والمنسوجات، وسيدعم هذا التوجه استراتيجيات التصنيع المحلي في العديد من الدول [13]، وفي القطاع الزراعي، ستعمل المنطقة على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين تدفق المنتجات الزراعية بين الدول، وتطوير نظم إنتاجية متكاملة، وخفض تكاليف المدخلات الزراعية، كما ستدعم تنمية الصادرات الزراعية ذات القيمة المضافة[6].

ثالثا: توزيع المكاسب الاقتصادية بين الدول

تشير الدراسات إلى تفاوت توزيع المكاسب الاقتصادية بين الدول، حيث ستستفيد الاقتصادات الأكثر تصنيعا بشكل أكبر في المدى القصير، بينما تحتاج الاقتصادات الأقل نموا إلى برامج دعم مصاحبة، وهذا يستدعي وضع اليات تعويضية عادلة[29] ، حيث تم أنشاء صندوق للتكيف البنيوي لدعم الدول الأقل نموا، حيث يهدف إلى مساعدتها في مواجهة الخسائر الإيرادية المؤقتة الناجمة عن تحرير التجارة، وتمويل مشاريع البنية التحتية الداعمة للتكامل [14].

رابعا: التحديات الهيكلية والتشغيلية

تواجه المنطقة تحديات هيكلية كبيرة، أبرزها ضعف البنية التحتية للنقل واللوجستيات، حيث تقدر فجوة التمويل في هذا القطاع بنحو 130-170 مليار دولار سنويا، وهذا يوثر سلبا على تكاليف التجارة وفعالية التكامل[30]. وتشكل الاختلافات في الأنظمة الجمركية والإجراءات غير التعريفية عائقا كبيرا، حيث تتباين الإجراءات والوثائق المطلوبة بين الدول، مما يزيد من تعقيد وتكلفة المعاملات التجارية [22].

خامسا: التحديات المؤسسية التنظيمية

يعد ضعف التنسيق المؤسسي بين التكتلات الإقليمية الفرعية تحديا رئيسا، حيث تنتمي معظم الدول إلى أكثر من تكتل إقليمي، مما يؤدي إلى تداخل في الالتزامات وتعقيد في الإجراءات، ويتطلب هذا تطوير أطر تنسيقية فعالة[3]، إذ تشكل محدودية القدرات الفنية والإدارية عائقا إزاء التنفيذ الفعال، في مجال إدارة منافذ الحدود، وتطبيق قواعد المنشأ، وتنفيذ أنظمة تسهيل التجارة [31].

سادسا: التحديات السياسية والأمنية

تؤثر الصراعات السياسية والأمنية في بعض المناطق على فعالية التكامل، حيث تعيق حركة التجارة والاستثمار، وتضعف الثقة بين الدول الأعضاء وهذا يستدعي تطوير آليات لأمن التجارة الإقليمي، وتشكل المصلحة الوطنية الضيقة لحكومات بعض الدول تحديا، حيث تفضل الحماية التجارية قصيرة الأجل على المصالح القارية طويلة الأجل، وهذا يتطلب بناء توافق سياسي أوسع حول فوائد التكامل[8].

سابعا: الفرص المستقبلية والتوجهات الاستراتيجية

تمثل التكنولوجيا المالية فرصة مهمة حيث يمكن أن تسهم في تحويل المدفوعات البينية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وزيادة الشمول المالي، ويدعم هذا التوجه الانتشار السريع للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول[23]. يشكل الاقتصاد الأخضر مجالا واعدا للتعاون، من خلال تطوير مشاريع الطاقة المتجددة المشتركة، والتجارة في منتجات الاقتصاد المستدام، وتبني معايير بيئية موحدة[15].

ثامنا: مؤشرات الأداء وآليات المتابعة

تم تطوير نظام لمؤشرات الأداء، يشمل مؤشرات للتجارة البينية، والاستثمار، وتكلفة المعاملات، ووقت التخليص الجمركي، ويسهم هذا النظام في متابعة التقدم وتحسين الأداء[32] . تم أنشاء آلية للمراجعة الدورية، تقوم بتقييم التقدم في التنفيذ، وتحديد المعوقات، واقتراح الحلول المناسبة، وضمن هذه الآلية استمرارية التحسين والتطوير[4]، ويمثل نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية رهانا استراتيجيا للقارة، ويحتاج إلى معالجة شاملة للتحديات، واستغلال للفرص، وبناء شراكات فاعلة بين جميع الأطراف.

الخاتمة والتوصيات:

لم يكن التكامل الاقتصادي الأفريقي وليد الصدفة بل جاء نتيجة تطور تاريخي امتد على مدة ستة عقود، بدءا من مرحلة التحرر السياسي مع منظمة الوحدة الأفريقية، ومرورا بمرحلة البناء الاقتصادي مع الاتحاد الأفريقي، ووصولا إلى مرحلة التكامل الشامل مع منطقة التجارة الحرة القارية. إن المنطقة تمثل أحد أهم المشاريع التكاملية في العالم المعاصر، حيث تعد أكبر منطقة تجارة حرة من حيث عدد الدول المشاركة، مما يؤهلها لتشكيل قوة اقتصادية إقليمية فاعلة في النظام الاقتصادي الدولي، فضلا عن وجود فجوة بين الإمكانات النظرية للمنطقة والتطبيق العلمي، حيث أن المكاسب الاقتصادية المتوقعة مرهونة بمعالجة التحديات الهيكلية المؤسسية والتمويلية، كما أن التفاوت في مستويات التنمية بين دول الأعضاء يشكل تحديا حقيقيا إزاء تحقيق العدالة في توزيع منافع التكامل.

تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة تاريخية للقارة للتحول من اقتصادات منقسمة إلى قوة اقتصادية موحدة، لكن تحقيق هذه الرؤية يتطلب التزاما سياسيا حقيقيا، واستثمارات ضخمة في البنية التحتية، وبناء ثقافة التكامل بين الشعوب والحكومات على حد سواء. إن نجاح هذا المشروع لن يقاس فقط بمؤشرات النمو الاقتصادي، بل بقدرته على تحسين جودة الحياة للشعوب الأفريقية وتمكين القارة من تأدية دورها المستحق في الاقتصاد العالمي.

التوصيات:

أولا: على المستوى القاري

1- تعزيز الحوكمة الإقليمية: من خلال أنشاء مجلس اقتصادي أفريقي مشترك لرسم السياسات الاقتصادية الكلية، وتكوير آليات فعالة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية ومتابعة الأداء، وتعزيز التنسيق بين التكتلات الإقليمية الفرعية لتجنب تداخل الاختصاصات.
2- معالجة التحديات الهيكلية: من خلال أنشاء صندوق أفريقي لتمويل البنية التحتية الإقليمية، وتطوير استراتيجية قارية متكاملة للنقل واللوجستيات، واستكمال مشاريع الربط البيني للطاقة والاتصالات.

ثانيا: على المستوى الإقليمي

1- توحيد الأطر التنظيمية: من خلال مواءمة التشريعات والقوانين التجارية بين التكتلات الإقليمية، وتوحيد أنظمة الجودة والمواصفات القياسية، وتطبيق نظم متكاملة لإدارة منافذ الحدود.
2- تعزيز التكامل الإنتاجي: من خلال أنشاء مراكز إقليمية للتميز في مجالات التصنيع والخدمات، وتطوير سلاسل قيمة إقليمية في القطاعات ذات الميزة التنافسية، وتشجيع أنشاء شركات أفريقية متعددة الجنسيات.

ثالثا: على المستوى الوطني

1- بناء القدرات المؤسسية: ممن خلال أنشاء وحدات متخصصة في الحكومة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، وتطوير أنظمة الكترونية متكاملة للتجارة والجمارك، وبناء قدرات الكوادر الوطنية في مجالات التجارة الدولية والتفاوض.
2- تهيئة البيئة الداعمة: من خلال اصلاح الأنظمة المالية والمصرفية لمواكبة متطلبات التكامل، وتطوير أنظمة التعليم والتدريب المهني لخدمة سوق العمل القاري، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التكامل.

المصادر

[1] ياسر الشقيري، التكامل الاقتصادي في أفريقيا، دار الشروق، القاهرة، 2018.
[2] سمير الاطرشي، التكامل الإقليمي في أفريقيا: دراسة في النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، 2021.
[3] خالد البلوي، الاتحاد الأفريقي وتحديات التكامل الإقليمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2020.
[4] مبارك العتيبي، التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الامام محمد بن مسعود، 2019.
[5] توفيق الهاشمي، التكامل الاقتصادي: النماذج والتجارب، المنظمة العربية للتنمية، تونس، 2020.
[6] عمر بوعزيز، التكامل الإقليمي في أفريقيا، دار الهدى، الجزائر، 2019.
[7] عبد العزيز الفهيد، تحديات التكامل الاقتصادي الأفريقي، مكتب التربية العربي، الرياض، 2022.
[8] احمد الزعبي، نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي، دار وائل، عمان، 2020.
[9] صندوق النقد الدولي، الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات، على الرابط: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October .
[10] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، عبى الرابط: https://data.worldbank.org/indicator
[11] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: التوقعات السكانية العالمية، متوفر على الرابط: https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/ .
[12] رامي المصري، الاتحاد الأفريقي والتكامل الإقليمي، المركز القومي للبحوث، القاهرة، 2021.
[13] هاني الجعفري، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأثارها على الاقتصادات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021.
[14] فهد المنصور، اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، دار المؤتمرات، الرياض، 2022.
[15] عادل الورفلي، أفاق التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي، مركز الدراسات الأفريقية، طرابلس، 2021.
[16] محمد السعدي، منطقة التجارة الحرة الافريقية: دراسة تحليلية، بيت الحكمة، بغداد، 2019.
[17] سعيد الغامدي، منطقة التجارة الحرة القارية: الافاق والتحديات، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، كلية العلوم والاقتصاد، جدة، 2020.
[18] ناصر العلي، التجارة البينية في أفريقيا: الواقع والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020.
[19] عبدالله القحطاني، الاقتصاد الأفريقي في ظل العولمة، دار الخريجي، الرياض، 2020.
[20] كامل العبيدي، أثار منطقة التجارة الحرة على الاقتصاد الأفريقي، دار الجنان، عمان، 2021.
[21] عبدالله النعيمي، التنمية الاقتصادية في أفريقيا، دار الثقافة، الشارقة، 2019.
[22] وليد المحمود، التكامل المالي والنقدي في أفريقيا، رسالة ماجستير، جامعة الملك فهد للبترول، الدمام، 2019.
[23] عبدالمحسن الصويغ، الاستثمار في أفريقيا في ظل منطقة التجارة الحرة، وزارة التجارة، الرياض، 2021.
[24] عادل الأورفلي، أفاق التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي، مركز الدراسات الأفريقية، طرابلس، 2021

[25] خليفة الكعبي، السياسات التجارية في أفريقيا، مركز الامارات للبحوث، أبو ظبي، 2021.
[26] ناصر الرشيدي، الاقتصاد الأفريقي: الواقع والطموح، دار قرطاس، الكويت، 2022.
[27] عبدالله الذويب، التكتلات الاقتصادية في أفريقيا، دار الميمان، الرياض، 2021.
[28] علي الحمادي، سياسات التكامل الاقتصادي في أفريقيا، مركز الامارات للدراسات، أبو ظبي، 2019.
[29] محمود الخالدي، أفريقيا والتجارة الدولية: دراسة في الاتفاقيات الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 2022.
[30] محمد أبو النور، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الفرص والتحديات، مركز الدراسات الأفريقية، الإسكندرية، 2019.
[31] عبد العزيز الفهيد، تحديات التكامل الاقتصادي الأفريقي، مكتب التربية العربي، الرياض، 2022.
[32] سمير الأطرش، التكامل الإقليمي في أفريقيا: دراسة في النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، 2021.